

اجتماع لجنة الجفاف في السراي ونظريان يطلق مشاريع مموله من الأمم المتحدة



نظريان وماونتن خلال المؤتمر الصحافي (الدايتي ونهرا)

أشار وزير الطاقة والعمارة آرثور نظريان أمس، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقدته في الوزارة مع منسّق الشؤون الإنشائية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنشائي في لبنان روس مونتّن إلى أن اللقاء اليوم «هو لإعلان عن إطلاق تنفيذ 17 مشروع مياه بقيمة 4.5 مليون دولار موزعة على محافظات الشمال والبقاع والجنوب، ويستفيد منها حوالي 412 ألف مواطن لبناني إضافة إلى 200 ألف نازح سوري».

وإذ شكر نظريان «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنشائية على مساندة لبنان في مواجهة أزمة شح المياه من جراء زيادة الاستهلاك الناتجة من نزوح ما يزيد على مليون وثلاثة مئة ألف نازح سوري»، دعا إلى «المزيد من المساعدات في قطاعي المياه والكهرباء».

ماونتن

من جهته، أوضح ماونتن «أن هذا المشروع هو مؤول من صندوق الإستجابة الطارئة لدعم اللاجئين وهو بقيمة 4.5 مليون دولار رصدت لمشاريع المياه والكهرباء من أجل مواجهة ما يعانيه لبنان من نقص كبير في المياه، مشيراً إلى «وجود 132 قرية في حاجة ماسة للمياه تتركز بين عكار وطرابلس ومنطقة البقاع وجنوب لبنان، حيث يوجد في طرابلس 34 قرية لا تصل إليها المياه وتحتضن 35 ألف لاجئ و60 ألف لبناني، كما أن هناك 15 مشروعاً طارئاً سيتم تنفيذها وهي تستخدم حوالي 255 ألف شخص من اللبنانيين وسوريين وفلسطينيين». وأوضح أن هذه المشاريع «ستنفذ بمساعدة وزارة الطاقة والمياه واليونييسف ومفوضية اللاجئين وعدة منظمات دولية»، مؤكداً أهمية «التعاون

حماية الإنتاج الوطني محور اجتماع موسع بين الحاج حسن وحكيم وجمعية الصناعيين



الاجتماع الموسّع في وزارة الاقتصاد (الدايتي ونهرا)

أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى «الأمور المشتركة بين وزارتي الصناعة والاقتصاد لحماية الصناعة الوطنية وتخفيض عجز الميزان التجاري الذي قد يصل مع نهاية هذا العام إلى 17 ملياراً مما يفرض علينا اتخاذ الخطوات المناسبة لتخفيض هذا العجز

عبر حماية الإنتاج الوطني ومنع الغش»، وفي تصريح له بعد اجتماع موسع عقد صباح أمس، في وزارة الاقتصاد والتجارة، في حضور رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، قال الحاج حسن: «درسنا كل القوانين الموجودة ورأينا ضرورة تعديل بعض هذه القوانين بما يؤمن

شركة أكواربيوس ش.م.ل. الخيرية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31

الموجودات		المطلوبات	
الموجودات غير المتداولية	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولية	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
العقارات والألات والمفروشات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات طويلة الأجل	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
استثمارات برنامج ضمانات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات قصيرة الأجل	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الموجودات غير المتداولية	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات غير المتداولية الصافية	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والمصاريف المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والخصومات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والمصاريف المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والخصومات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والمصاريف المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والخصومات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والمصاريف المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
الذمم والخصومات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢
مجموع الموجودات	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢	المطلوبات المتداولة	٣.٧٨١.٩٩٦.٣٠٢

البناء

المجلس الدستوري يردّ الطعن بقانون الإيجارات ويعطل عدداً من موادّه

بعد أن ردّ المجلس الدستوري الطعن بقانون الإيجارات الجديد، أوضحت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين في بيان، أنّ «القانون بات بذلك غير نافذ، وأعيد إلى الحكومة والمجلس النيابي لإعادة النظر فيه وتصويبه». وتمتّنت اللجنة قرار المجلس الذي رأت فيه «مدخلاً صحيحاً من أجل العمل على تعديل القانون بما يجعل منه قانوناً عادلاً ومتوازناً ينصف المالك ويرفع الغبن اللاحق به، ويحمي المستأجر وحقّه في السكن ويضمن حقوقه المكتسبة، وخصوصاً تعويض الإخلاء». وأكدت أنّ «هذا الأمر يتطلب من الحكومة والمجلس النيابي إعادة مناقشة القانون والتعديلات اللازمة له، بمشاركة ممثلي المالكين والمستأجرين، على أن يأتي إقراره في إطار خطة سكنية متعددة البديل من أجل معالجة أزمة السكن».

مالكو العقارات

من جهتها، أصدرت نقابة وتجمع مالكي العقارات والأبنية المؤجرة بياناً، أشارت فيه إلى «نزاهة قضاة المجلس الدستوري والزامهم الخط القانوني والدستوري المستقيم في إعلان دستورية القانون الجديد للإيجارات». وحثت فيهم «ترفعهم عن المصالح الشخصية والقوية في التعاطي مع هذه القضية، وإصدارهم قراراً منصفاً وعادلاً ردوا فيه الطعن المقدم أمامهم في القانون، واكتفوا بقبول

نصّ القرار

وجاء في قرار المجلس الدستوري: «لقد أبطل القرار المواد 7 و13 و13أ و13ب من المادة 4 من القانون المذكور، وفيه، وهي المواد المتعلقة باللجنة التي أنشأها القانون للبت في النزاعات بشأن بدل العطل. وإن أسباب إبطال هذه المواد هي عدم توافر الموصفات والشروط التي تؤدي إلى منح اللجنة الصفة القضائية، وجعل قرارات اللجنة مبرمة وغير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة».

الاتحاد العمالي: لحسم أرقام الغلاء وإقرار تصحيح الأجور

طالب الاتحاد العمالي العام بحسم أرقام مؤشر الغلاء وفقاً للمعطيات التي قدمها الاتحاد، والتي تشير إلى نسبة 38.5 في المئة كمناسبة غلاء معيشة وتضمّن، ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرار تصحيح الأجور وفقاً للقانون 36/67 المتعلق بتعيين الحد الأدنى للأجور ونسب غلاء المعيشة، واستناداً إلى الاتفاق الموقع بين الاتحاد والهيئات الاقتصادية في مطلع عام 2012، بحيث لا تتراكم مجدداً تلك الأرقام وتصبح عبئاً على الاقتصاد ويؤسّس على المجتمع، فترتد في الإحداً إلى مستويات الفقر الأدنى. وفي بيان أصدره بعد اجتماعه الدوري في مقره أمس، برئاسة غسان غنم، رأى الاتحاد أنّ «استعادة انتظام اجتماعات لجنة المؤشر للتوصل إلى وضع أرقام نهائية ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء يحدّد معدلات ارتفاع نسب التضخم ومؤشر غلاء المعيشة لاعتمادها من أجل تصحيح الأجور، ليس إلا دورانياً في الحلقة المفرغة نتيجة موقف بعض ممثلي الهيئات الاقتصادية، الأمر الذي يفرغ هذه الاجتماعات من جدواها». وأشار إلى أنّ «الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي في لبنان يشهد منذ بضع سنوات تحديات كبيرة وخطيرة ناتجة من النزاعات العسكرية التي تعصف بالمنطقة العربية، وترتك

ارتداداتها وآثارها الخطيرة على دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في لبنان، إضافة إلى تدني القدرة الشرائية للأجور، ما أدى إلى تراجع في نمو العديد من قطاعات الإنتاج». وأضاف البيان: «لقد أظهر مؤشر الاستهلاك ارتفاعات متفاوتة في الأسعار، وخصوصاً في الإنفاق على الأبواب الرئيسية من سكن وتعليم وتقل واتصالات وخدمات، وتحديداً خدمات الكهرباء والمياه التي تأتي في سلم أولويات الشرائح المتدنية الدخل، كما أنّ تبعات الحرب في سورية وما أنتجتته من نزوح لما يقارب المليون ونصف المليون مواطن سوري، أضاف عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع اللبناني، في ظل تلك الأوضاع من المجتمع الدولي وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بشؤون النازحين وتقديم المساعدات ومستلزمات الإغاثة والإيواء والإعالة، ما أدى إلى استغلال أصحاب العمل اليد العاملة السورية بأجور متدنية تنافس اليد العاملة اللبنانية». وتابع: «إن هذه المسائل مجتمعة، يضاف إليها الإمعان في فرض الضرائب غير العادلة والتوجه إلى فرض المزيد منها وتوسيع مروحتها لتزيد ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وتعرقة الكهرباء، تستلزم ما تبقى من الاجتماعي ونظامه الصندوق».

هيئة التنسيق: إعطاء الإفادات قرار كارثي

اعتبرت هيئة التنسيق النقابية أنّ تكرار «إعلان وزير التربية، وغيره من المسؤولين رؤساء الكتل النيابية، أنّ لا إقرار لسلسلة الرتب والرواتب قريباً ولا اجتماعات للمجلس النيابي، ومطالبة الهيئة بالتراجع عن مقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية، هو بمثابة مطالبة الهيئة بالانتحار وبإنهاء دورها النقابي والوطني الجامع والموحد». وأشارت الهيئة في بيان بعد اجتماعها أمس، إلى أنها «علّقت مراراً موقفها الوطني على موقفها للمطلي، لكن المسؤولين فسروا ذلك ضعفاً وتنادوا بإخلائهم بالوجود التي قطعوا سابقاً للهيئة»، مؤكدة أنّ «لا مجال للتردد لتراجع قبل إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وعلى الذين يعطلون إقرار السلسلة تقع مسؤولية إطالة أمد مقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية». وتمتّنت الهيئة «مواقف المكاتب التربوية للأحزاب والقوى اللبنانية الراضة وبالإجماع لأي نوع من أنواع الإفادات ولأي بديل عن الشهادة الرسمية»، معتبرة أنها

نشاطات اقتصادية



فرعون مجتمعاً إلى شبيب والوفد (الدايتي ونهرا)

على تطبيقها قبل نهاية السنة. وطلب فرعون من بلدية بيروت اتخاذ خطوات مماثلة لتسهيل الإجراءات ضمن البلدية المتعلقة بالتراخيص السياحية، بما فيها تراخيص البناء والسلامة والصحة العامة وقانونية البناء. وكان فرعون التقى رئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي الذي بحث معه في الترويج السياحي في ظل الظروف الحالية. ● أصدر وزير الاتصالات بطرس حرب قراراً طلب بموجبه من شركتي الخليوي «تاتش» و «ألفا» إطلاق حملة تبرع لدعم الجيش في تصديده للهجمة البربرية لمجموعات من المسلحين الأتيين من خارج الحدود، عبر رسالة نصية قصيرة بقيمة دولار واحد يتم إرسالها على رقم خاص موحّد يوضع في تصرف المواطنين، وتعلن عنه الشركتان وسيتم العمل بهذا القرار فوراً». وقضى القرار أيضاً بأن «تتخلى وزارة الاتصالات عن حصنها البالغة 40 في المئة من مثل هذه العائدات. وسيتم ايداع قيمة هذه التبرعات في حساب خاص يتم لاحقاً تسليم قيمته إلى قيادة الجيش».

منتدى مصرفي عربي في بيروت عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقعد اتحاد المصارف العربية برعاية وحضور وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، وبالتعاون مع مصرف لبنان والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» والاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مصر، منتدى مصرفياً متخصصاً في موضوع «المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق إلى التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية»، في فندق موفنبيك بيروت من 21 وحتى 23 من شهر آب الجاري.

ويكتسب هذا المنتدى أهمية خاصة من حيث الشخصيات المشاركة والقضايا المطروحة، خصوصاً وأنه يأتي انطلاقاً من الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية اقتصاديات العالم العربي، حيث يشترك في أعمال المنتدى قيادات مصرفية ومالية بارزة، بينها وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصري منير فخري عبد النور، ورئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في لبنان عدنان القصار، والنائب الأول لحاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، وبمشاركة رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد بركات، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريه.

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح: «على رغم استمرار الظروف الاستثنائية التي تواجه وطننا العربي، والأحداث والإضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسيطر على أجواء عدد كبير من الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي العربي يمثل قاطرة الاقتصاد العربي ولا يزال يمثل رافعة القطاعات الاقتصادية الوطنية». وأضاف: «في هذا المجال، تشير تقديرات إدارة البحوث والدراسات في اتحاد المصارف العربية إلى أنّ حجم الائتمان الذي ضخّه القطاع المصرفي العربي في الاقتصاد قد بلغ في نهاية الفصل الأول من العام 2014 حوالي 1.67 تريليون دولار، وهو ما يشكل حوالي 60 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي». ولفت إلى «نسبة الائتمان المقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حجم الائتمان البالغ 1.67 تريليون دولار»، مؤكداً «أنّ الدراسة التي أعدها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2011، والتي شملت عينة مؤلفة من 170 مصرفاً عربياً في 16 دولة عربية، تظهر النقص الكبير في التمويل الذي يمثل النهوض بهذا القطاع».

انخفاض أسعار المشتقات النفطية كافة

تراجعت اليوم أسعار صفحة البنزين من النوعين 98 و95 وواكنا 400 ليرة لبنانية، وصفحة كل من الديزل والمازوت الأحمر والناكز 100 ليرة لبنانية، في حين تراجع سعر قارورة الغاز 300 ليرة لبنانية. جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والعمارة آرثور نظريان حدّد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل التالي: بنزين 98 وواكنا 34900 ليرة لبنانية بنزين 95 وواكنا 34200 ليرة لبنانية ديزل أويل للمركبات 25800 ليرة لبنانية مازوت أحمر 25700 ليرة لبنانية قارورة غاز زينة عشرة كيلو غرامات 17900 ليرة لبنانية قارورة غاز زينة 12.5 كيلو غرام 21800 ليرة لبنانية. ومن المتوقع أن يستمرّ التراجع في هذه الأسعار الأسبوع المقبل في شكل مماثل بسبب التراجع الذي طرأ على سعر برميل النفط الخام البرنت الأميركي الذي وصل إلى 105 دولارات أميركية أمس.

ارتفاع الذهب

إلى 1288.74 دولار للأوقية

استقر سعر الذهب أمس حيث تعرّضت الأسهم العالمية لضغوط جراء المخاوف من تزايد التحركات العسكرية على حدود أوكرانيا، مما رفع الطلب على الأصول التي تعتبر ملاذاً آمناً لكنّ ارتفاع الدولار كبح مكاسب المعدن النفيس.

وبحلول الساعة 10:03 بتوقيت غرينتش ارتفع السعر الفوري للذهب 0.1 في المئة إلى 1288.74 دولار للأوقية (الأونصة). وكان المعدن تراجع إلى أقل سعر منذ 19 حزيران عندما بلغ 1280.40 دولار الأسبوع الماضي ثم استقرّ فوق ذلك المستوى منذ ذلك الحين. وارتفعت عقود الذهب الأميركية تسليم كانون الأول 6.40 دولار إلى 1291.70 دولار للأوقية. كما ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 0.6 في المئة إلى 19.79 دولار للأوقية. وصعد البلاتين 0.2 في المئة ليسجل 1449.50 دولار في حين استقر البلاتين عند 844.22 دولار للأوقية.

مواعيد

- يقعد رئيس اتحاد نقابات العاملين في قطاع الغاز والتقطيب في لبنان مارون الخولي، في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم، مؤتمراً صحافياً يتناول فيه رؤية ومطالب الاتحاد من قضية التقطيب، في مقر الاتحاد العمالي العام - كورنيش النهر.
- يفتتح وزير العمل سحجان قزي عند الساعة العاشرة من صباح الغد، «خولة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، التي تستمرّ يومين وتهدف إلى تطوير وتعزيز أعماله، في فندق Riviera بيروت.
- يقعد وزير السياحة ميشال فرعون عند الساعة الحادية عشرة من صباح الغد، مؤتمراً صحافياً في نادي اليخوت في الزيتونة - باي - السوليدير، لإعلان عن حفلات فرقة الجيش الأحمر الشهيرة التي ستزور لبنان في 13 أيلول في واجهة بيروت البحرية.

شركة جميل كفوري ش.م.ل. الخيرية العمومية الموقوفة في 2013/12/31	
الموجودات	سنة 2013 / ل.ل
الأصول الثابتة (بعد الاستهلاك)	2,856,782
بذمم الاستثمار اللينة	12,118
صندوق ومصاريف	297,397
المجموع	3,166,297
المطلوبات	
رأس المال	4,200,000
لتروقات اعانة التخفيض	31,138
التزامات قانونية	14,274
خصومات مجموع	(1,107,713)
إجمالي فروقات الأعباء والتسويات	28,598
المجموع	3,166,297
أعضاء مجلس الإدارة:	
غسان الحباسني : رئيس	
ابراهيم سمعقود : عضو	
شركة مساهمة ش.م.ل. : عضو	
شركة مساهمة ش.م.ل. : عضو	
مفوضو البرقية : ديباوييت أند توش	